# إهـــداء

إلى أستاذى الفاضل :

الأستاذ الدكتور أحمد مصطفى أبو زيد

عرفاناً بالجميل

# محتويات الكتاب


صفحة

إهداء

تقديم

مقدمة

الفصل الأول : علم الاجتماع الصناعى ١

تعريف علم الاجتماع الصناعى ٣

نشأة علم الاجتماع الصناعى ١٨

الفصل الثانى : الصناعة والمجتمع المحلى ٦٣

الصناعة وتماسك المجتمع المحلى ٦٥

توطن الصناعة فى المجتمع المحلى ٨٠

الصناعة والسكان ٩٤

الفصل الثالث : الصناعة والأسرة ١١٩

مقدمة ١٢١

أثر نظام الأسرة فى الصناعة ١٥١

الفصل الرابع : الصناعة والنظام السياسى ١٦١

أثر الصناعة فى النظام السياسى ١٦٣

أثر النظام السياسى فى الصناعة ١٧٢

الفصل الخامس : الصناعة ونظام التدرج الاجتماعى ٢١١

أثر الصناعة فى نظام التدرج الاجتماعى ٢١٣

أثر نظام التدرج الاجتماعى فى الصناعة ٢٤٨

أهم المراجع : ٢٦٠

# تقديم

الكتاب الذى بأيدينا هو أحد الكتب القليلة فى علم الاجتماع الصناعى التى كتبها متخصصون فى ذلك العلم ، فمع أن المكتبة العربية أضيف إليها فى السنوات الأخيرة عدد لا بأس به من الكتب التى تعالج بعض نواحى ومشكلات علم الاجتماع الصناعى أو حتى تعرض لأهم ميادينه ومجالاته ، فإن معظم هذه الكتب لم تصدر عن أشخاص متخصصين فى ذلك الفرع بالذات من فروع علم الاجتماع ، ولذا فإنها لا تخلو فى الأغلب من كثير من العيوب ونواحى النقص ، بل أحياناً من الأخطاء التى لا يمكن أن يقع فيها المتخصصون وهى مسألة خطيرة بغير شك ، ويزيد من خطورة الأمر أن بعض من يقومون بتدريس علم الاجتماع الصناعى فى جامعاتنا لم يتخصصوا أصلا فى ذلك الفرع الصعب العميق المتشعب من فروع علم الاجتماع . ولذا فإن كتاب الدكتور محمد أبو على — وهو من المتخصصين القلائل فى العالم العربى فى علم الاجتماع الصناعى — يستحق أن يقابل بكل ترحيب من المهتمين بدراسة الجوانب الاجتماعية فى الصناعة والمجتمع الصناعى .

وقد نشأ علم الاجتماع الصناعى نشأة أمريكية وازدهر — ولا يزال — على أيدى العلماء الأمريكيين وإن كان ذلك لم يمنع من تقدم ذلك العلم فى كل من بريطانيا وفرنسا وظهور عدد من أكبر العلماء المتخصصين فيه فى هذين البلدين . ولقد كان من الطبيعى أن يعالج علم الاجتماع الصناعى المشكلات المتصلة بالصناعة فى المجتمعات الغربية المتقدمة .

وهى مجتمعات تختلف فى بنائها الاجتماعى ونظمها ومشكلاتها وأنماط السلوك السائدة فيها وأنساق القيم التى تحكم حياتها عن المجتمعات التقليدية النامية أو ما يعرف باسم مجتمعات العالم الثالث الذى ينتمى مجتمعنا المصرى وكل مجتمعاتنا العربية إليه . إلا أن هذه الاختلافات العامة بين المجتمع الغربى الصناعى المتقدم والمجتمع التقليدى النامى ليست سبباً كافياً يدعو إلى الانصراف عن الاهتمام بعلم الاجتماح الصناعى على زعم أننا لم نصل بعد إلى تلك المرحلة المتقدمة التى بلغها المجتمع الغربى عموما والمجتمع الأمريكى بخاصة ، أو أن مشكلات الصناعة بالمعنى الحديث للكلمة ، ومشكلات المجتمع الصناعى مشكلات غريبة تماما عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى تسود فى مجتمعاتنا . بل قد يكون العكس هو الصحيح . أى أنه لابد من أن تهتم جامعاتنا بتدريس ذلك الفرع الحديث نسبيًّا من فروع علم الاجتماع على أعلى مستوى ممكن ، وأن تعطيه ما يستحقه من عناية ، ليس فقط لكى نحيط علما ببعض المشكلات والنظريات الاجتماعية الصعبة الدقيقة المتخصصة التى يدور حولها التفكير فى العالم الغربى والتى تتصل اتصالا وثيقاً بالحضارة الغربية وروح العصر الحديث وإن كان هذا حتى فى ذاته مبرراً كافياً تماماً للاهتمام بعلم الاجتماع الصناعى ، ولكن أيضا لأسباب عملية تتصل بواقعنا الذى نعيش فيه وبمرحلة التطور التى نمر بها وبالمستقبل الذى نرنو إليه .

فكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تحيط بالعالم العربى فى الوقت الحالى ترجع إلى اختلال التوازن بين الموارد البشرية ومصادر الثروة الطبيعية ، ويتمثل هذا الاختلال من ناحية فى الزيادة الهائلة فى السكان فى مصر مع قلة الموارد الطبيعية التى تستغل بالفعل وإن كانت

هناك احتمالات بوجود موارد طبيعية لم تكتشف بعد ولم يتم استغلالها كالبترول ، بينما يتمثل ذلك الاحتمال أيضاً من الناحية الأخرى فى زيادة الموارد الطبيعية زيادة هائلة بالنسبة للموارد البشرية فى بعض المجتمعات الأخرى وبخاصة المجتمعات المنتجة للبترول ، وأفضل مثل لذلك هو الكويت ، وليس المقصود بقلة الموارد البشرية فى هذه الحالة الأخيرة هى القلة العددية ، بل أيضاً عدم توافر الكفاءات والمهارات المحلية التى تحتاج إليها صناعة معقدة ومتقدمة مثل صناعة البترول . وليس من شك فى أن هذه المشكلات يمكن التغلب عليها أو على الأقل تخفيف حدتها عن طريق التصنيع الذى يوفر من ناحية فرصاً جديدة وهائلة للعمل تستوعب نسبة كبيرة من الأيدى العاملة المعطلة أو شبه المعطلة فى مصر ، وترفع بالتالى من مستوى المعيشة فيها كما يستلزم إعداد المهارات المطلوبة عن طريق التدريب المهنى أو تشجيع الأيدى العاملة الفنية على الهجرة من الخارج إلى مراكز الصناع الناشئة كما يحدث فعلا فى الكويت . وفى كلا الحالين فإن الأمر يتطلب دراسة الأوضاع الاجتماعية المحلية لقياس حجم المشكلة وطبيعتها ونوع الحلول التى يمكن الالتجاء إليها لمواجهة هذه المشكلات ، وهذه كلها مسائل تدخل فى مجال علم الاجتماع الصناعى .

وعلى الرغم من كل ما يقال عن الطابع التقليدى للحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات العربية والمجتمعات النامية على العموم ، وأن هذه المجتمعات لا تزال تعتمد فى المحل الأول على الزراعة والرعى وممارسة بعض الصناعات البسيطة، وما إلى ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى

التقليدى البسيط . فالواضح أن هذه المجتمعات أخذت تتجه منذ بعض الوقت نحو التصنيع كوسيلة لحل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة من ناحية واللحاق بالحضارة الغربية التى هى فى أساسها حضارة صناعية من ناحية أخرى . وليس الاتجاه نحو الصناعة هو مجرد عملية بسيطة يتم بمقتضاها التحول من نشاط اقتصادى معين إلى نشاط اقتصادى آخر ، وإنما هو فى آخر الأمر تغيير شامل فى أسلوب الحياة يستلزم إعادة النظر فى العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع كما يقتضى بالضرورة إدخال تعديلات جوهرية فى النظم الاجتماعية وأنساق القيم السائدة فى المجتمع بحيث تتلاءم مع الأوضاع الجديدة المرتبطة بالصناعة . وينجم عن هذا كله مشكلات من نوع جديد تتعلق بخطط التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية عن طريق التصنيع بالذات وبوجه خاص ، كما تتصل بمسألة توفير وإعداد القوى العاملة اللازمة للصناعات الجديدة ونوع المشروعات التى يمكن تنفيذها والمشكلات الاجتماعية التى سوف تترتب على هذه المشروعات . وكما تتعلق بالتنظيم الداخلى للمصانع والعلاقات الاجتماعية بين المشتغلين فى الصناعة الواحدة من ناحية ، والصناعات المختلفة من ناحية أخرى ، وكذلك العلاقة بين المصنع — باعتباره مجتمعاً متميزاً — والمجتمع المحلى الذى أقيم فيه ذلك المصنع ونشأت فيه هذه الصناعة الجديدة ، وتقسيم العمل وتنظيمه وتوزيعه فى الصناعة ومشكلة الأجور والدخول والحوافز والتنظيمات العمالية المختلفة ، وما إلى ذلك من مسائل تدخل هى أيضاً فى مجال علم الاجتماع الصناعى .

ولمؤلف الكتاب خبرة ودراية بالنواحى النظرية والعملية والتطبيقية لعلم الاجتماع الصناعى ، اكتسبها من قراءاته الطويلة المتعمقة المتنوعة ومن

اضطلاعه بإجراء بعض الدراسات الميدانية فى مجال الصناعة ، وبالذات صناعة البترول فى مصر (شركة السويس لتصنيع البترول ، وشركة النصر للبترول ، وشركة الإسكندرية للبترول ) والكويت (شركة نفط الكويت بالأحمدى ) ثم ممارسة تدريس علم الاجتماع الصناعى فى جامعتى الكويت والقاهرة ، وسوف نجد بعض هذه الخبرة والدراسة فى الكتاب الذى بأيدينا . ومع أن الكتاب يحاول أن يقدم الموضوعات التى عرض لها بطريقة مبسطة — ولكنها علمية — فسوف يجد القارئ نفسه مضطرًّا إلى بذل مزيد من الجهد لاستيعاب بعض فقرات الكتاب ولكنه جهد غير ضائع وسوف يعود على صاحبه بالفائدة .

ولا شك أن الكتاب سيكون دعوة إلى المتخصصين القلائل فى علم الاجتماع الصناعى إلى الإسهام بجهودهم فى حركة التأليف العلمى فى ميدان تخصصهم للتعريف بمجالات ذلك العلم وفروعه ومشكلاته بطريقة علمية دقيقة . والله ولى التوفيق .

**أحمد أبو زيد**

الإسكندرية — سبتمبر ١٩٧١

# مقدمة

بدأت الصناعة فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولكنها كانت حينئذ صناعة حرفية إلى حد كبير ، وإذا كان للحربين العالميتين فضل ، فإن ذلك الفضل يتجلى فى النهوض بالصناعة بسبب ما فرضته من ضرورة الاعتماد على النفس وإنتاج الكثير مما يحتاجه السكان علاوة على ما تحتاجه القوات المحاربة ، غير أن النهضة الصناعية الحقيقية لم تبدأ إلا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . وليس معنى ذلك إغفال الكثير من الجهود التى بذلها رجال الصناعة من المصريين — وإنما المقصود هو أن الصناعة لم تخط خطوات سريعة إلا بعد عام ١٩٥٢ ، كما أن حركة التصنيع ذاتها أصبحت تتم فى إطار خطة محددة لها أهداف واضحة .

وهذا الاهتمام بالصناعة سواء فى مصر أو فى غيرها من البلاد النامية يرجع إلى الاعتقاد السائد فى تلك البلاد بأن التصنيع هو السبيل الوحيد لرفع مستوى معيشة السكان وتحقيق حياة أفضل لهم . ومن ثم أصبح الاتجاه نحو الصناعة اتجاهاً يسود فى جميع المجتمعات سواء أكانت متقدمة أم نامية . ويتطلب ذلك الاتجاه أن تحصل البلاد النامية على أدوات وأساليب الإنتاج الحديثة من البلاد المتقدمة التى أحرزت شوطاً كبيراً فى مجال التقدم العلمى والتكنولوجى . وتلك الأدوات والأساليب هى — فى حقيقة الأمر — جزء من ثقافة المجتمعات المتقدمة . ومن ثم عندما تأخذ المجتمعات النامية بأساليب الإنتاج الحديثة تصبح تلك

الأساليب عناصر ثقافية غريبة تماماً عن ثقافاتها . وليس من شك فى أن وجود بعض الأجزاء الثقافية الوافدة جنباً إلى جنب مع الأجزاء الثقافية الوطنية يؤدى إلى وجود سوء التكامل الثقافى . وحتى لا يحدث ذلك يبدو أن على المجتمعات النامية أن تأخذ جميع العناصر الثقافية الأخرى فى المجتمع المتقدم الذى أخذت منه أساليب الإنتاج . ولكن ليس هذا بالأمر السهل ، لأن من المستحيل أن يتخلى تماماً أفراد وجماعات المجتمع عن عاداتهم وتقاليدهم وغير ذلك مما يدخل فى تكوين ثقافتهم . ولكنهم يستطيعون تعديل بعض العادات والتقاليد تدريجياً أو قد يعدلون من أساليب الإنتاج حتى يحدث التجانس والتكامل بين جميع العناصر الثقافية فى مجتمعهم .

والصناعة من ناحية أخرى ليست أسلوباً جديداً فى الإنتاج فحسب بل هى أيضاً أسلوب جديد فى الحياة ونمط جديد من العلاقات الاجتماعية ، وليس معنى ذلك أن تأخذ البلاد النامية بأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمعات المتقدمة ، وإنما المقصود هو أن أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة والمعايير والقيم التى تحكمها فى البلاد النامية لا بد أن تتغير أو تتعدل حتى تتفق مع حاجات السياسة الصناعية .

وقد يوجد فى المجتمعات النامية بعض الجماعات التى تعيش كما يعيش الأوربيون ، حتى إنه ينشأ بين أفرادها وفئاتها علاقات اجتماعية تشبه العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأوربيين أنفسهم . وقد يكون ذلك دليلا على صحة الرأى القائل بضرورة استبدال العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات النامية بالعلاقات الاجتماعية القائمة فى البلاد المتقدمة حتى

يسير التصنيع بخطوات سريعة . غير أن هذا الرأى غير صحيح ، وذلك لأن تلك الجماعات لا تعيش فى فراغ ؛ إنما هى جزء من المجتمع المحلى، وهذا المجتمع المحلى بالتالى جزء من المجتمع القومى كله ، وعلى ذلك فإن العلاقات الاجتماعية التى تربط بين تلك الجماعات من ناحية والتى تربط بينها وبين باقى جماعات المجتمع من الناحية الأخرى تظل كما هى أو قد تتغير إلى حد ما .

ومن ثم فإن تغيير أسلوب الإنتاج وما يتطلبه من احتكاك ثقافى بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ، يؤدى إلى الكثير من التغير الثقافى الذى يظهر فى صورة تغير العرف والعادات والتقاليد والأدب والفنون . كما قد يؤدى إلى الكثير من التغير الاجتماعى ، الذى يظهر فى تغير أنماط العلاقات الاجتماعية التقليدية .

ولقد تناول المصلحون والمفكرون والأدباء المجتمع الصناعى بالدراسة والتحليل والنقد ، وما أحدثته الصناعة فى المجتمع الإنسانى من شرور وآثام . كما بدأ علماء الاجتماع فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر فى الاهتمام بالمجتمع الصناعى ، واختلفت آراؤهم فيه بين التفاؤل والتشاؤم . ومن بين هؤلاء المتشائمين ، عالم الاجتماع الإنجليزى هربرت سبنسر Herbert Spescer الذى يرى أن المجتمع الصناعى قد يكون قائماً على السلام أو قائماً على الحرب والروح العسكرية . أما أوجست كونت Auguste Conte فكان متفائلا تماماً ، وذلك لأن المجتمع الصناعى — تبعاً لرأيه — قائم على السلام والمحبة وديانة الإنسانية . وبعيداً عن التفاؤل والتشاؤم نجد عالم الاجتماع الفرنسى إميل دوركايم Emile Durkheim

يتحدث عن التضامن الآلى mechanical Solidarity متمثلا فى المجتمعات البدائية والتضامن العضوى organic Solidarity متمثلا فى المجتمعات الصناعية المتقدمة .

ولكن بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ وقيام الاتحاد السوفييتى ، بدأ العلماء يقارنون بين الرأسمالية المتمثلة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة ، والشيوعية المتمثلة فى الاتحاد السوفييتى . ومن بين هؤلاء عالم الاجتماع الفرنسى ريموند آرون Raymond Aron الذى اهتم فى كتابه « ١٨ محاضرة عن المجتمع الصناعى » "Dix-huit Léçons sur Lasociété industrielle" 6 بالمقارنة بين هذين المجتمعين من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وإلى جانب هذا الأسلوب من التفكير يوجد الكثير من الدراسات الحقلية التى أجريت فى كثير من بلدان العالم ونجاحه فى البلاد النامية . ومثال ذلك ما قامت به اليونسكو فى أفريقيا جنوب الصحراء ، والتى نشرت فى كتاب داربل فورد Danyll Fordc المسمى « الآثار الاجتماعية للتحضر والتصنيع فى أفريقيا جنوب الصحراء » Social .

Implications of indllstrialiy ation and urbaniyation in Africa south of thc sahara. ؛ كما ساهم علماء الاجتماع فى مصر بجهودهم فى هذا الميدان ، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى فى كتابه « التصنيع والعمران » وغير ذلك من الدراسات .

وهذا الكتاب يعرض عدداً من الدراسات الحقلية التى أجريت فى بلدان مختلفة وبخاصة البلاد النامية لتوضيح العلاقة بين الصناعة والمجتمع . ويتم هذا العرض من خلال الاتجاه البيانى الوظيفى ، الذى بمقتضاه يكون

المجتمع نسقاً اجتماعياً يتألف من عدد من النظم الاجتماعية — لكل منها وظيفة أو مجموعة من الوظائف تعمل على بقاء المجتمع واستمراره فى الوجود ، وأن بين هذه النظم علاقات الاعتماد المتبادل أو التساند الوظيفى بمعنى أن أداء أى نظام لوظيفته يعتمد على أداء أى نظام آخر لوظيفته .

ويتطلب ذلك الاتجاه دراسة العلاقة بين الصناعة والمجتمع على أساس أنها علاقة قائمة بين الصناعة ونظم ذلك المجتمع . ولما كان المجتمع لا يقف من الصناعة موقفاً سلبياً ، كما أن الصناعة لا تؤثر فى المجتمع طوال الوقت ، لذلك يعرض الكتاب أثر الصناعة فى النظام الاجتماعى ، ثم أثر ذلك النظام فى المجتمع . ولكن لم أتناول كل نظم المجتمع . وإنما اخترت بعضاً منها ، هى : الأسرة والسياسة والتدرج الاجتماعى . ولا أدعى أن تلك النظم أهم النظم الاجتماعية قاطبة ، وإنما اتخذت هذا الموقف لأن أثر الصناعة فى النظم من ناحية وأثر النظم فى الصناعة من الناحية الأخرى ، يتمثل بكل وضوح فى تلك النظم التى اخترتها دون غيرها . ولذلك جاء الفصل الثالث عن الصناعة والأسرة ، والفصل الرابع عن الصناعة والسياسة ، والفصل الخامس عن الصناعة والتدرج الاجتماعى . أما الفصل الثانى فجاء عن الصناعة والمجتمع المحلى نظراً لاهتمام كثير من العلماء من أمثال توينز وروفيلد وغيرها بالمجتمع المحلى بالمعنى التقليدى وما طرأ عليه من تغيرات نتجت عن الصناعة . وليس من شك فى أن العلاقة بين الصناعة والمجتمع من أهم موضوعات علم الاجتماع الصناعى ، وخاصة فى البلاد النامية. ولذلك تناول الفصل الأول من الكتاب تعريف علم الاجتماع الصناعى ونشأته وتطوره .

أرجو أن أكون قد وفقت فى عرض الموضوع ، وفى تزويد المكتبة العربية بكتاب جديد فى علم الاجتماع الصناعى . والله ولى التوفيق .

**محمد أبو على**

القاهرة — سبتمبر ١٩٧١